

ملف القدس

النخبة الفلسطينية الجديدة المعولمة*

ساري حنفي وليندا طبر**

شكل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في أيلول/سبتمبر 2000 تحدياً مباشراً للمنظمات الأهلية الفلسطينية ومثيلاتها في أوساط الجهات المانحة والمنظمات الأهلية الدولية، يدعوها إلى التدخل والاستجابة للأزمة الإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى العمل كشاهد على الهجوم العسكري الإسرائيلي الواسع على الفلسطينيين، وتقديم الدعم للكفاح الفلسطيني من أجل تحقيق تقرير المصير.⁽¹⁾ وبإطلاق هذه الدعوة، فإن الانتفاضة الفلسطينية، كفترة من الكفاح المباشر ضد الاستعمار، تكشف بوضوح لا لبس فيه عن التناقضات المتعددة التي عززت نمو المنظمات الأهلية في الضفة الغربية وغزة.⁽²⁾ وتظهر التوترات في علاقاتها بالجهات المانحة.⁽³⁾

وتكشف الانتفاضة عن انقطاع الصلة بين المنظمات الأهلية والحركات الشعبية في فلسطين، وتبين أن الناشطين الفلسطينيين في المنظمات الأهلية غير قادرين على التوفيق بين حاجاتهم المهنية والتنموية وبين التطلعات الفلسطينية إلى الاستقلال كما تعبر عنها الأجندة الوطنية. ويثير ذلك مزيداً من الأسئلة: كيف يمكن أن يتصور المرء العلاقة بين المنظمات الأهلية الفلسطينية والمنظمات الأهلية الدولية والجهات المانحة، ويفسرها؟ وما هي العلاقات الهيكلية السائدة فيما بينها؟ وكيف تطورت تاريخياً بفعل العوامل الطارئة؟ تنظر هذه الدراسة في التناقضات الظاهرية التي سلط الضوء عليها في أثناء الانتفاضة، وخلال الفترة الانتقالية التي بدأت مع اتفاق أوسلو. وستفحص العلاقة بين المنظمات الأهلية الفلسطينية والمنظمات الأهلية الدولية والجهات المانحة استناداً إلى البحث التجريبي والمقابلات التي أجريت قبل اندلاع الانتفاضة الثانية وفي أثنائها، كما تحدها آليات العمل داخل المجتمع الفلسطيني، بالإضافة إلى الآليات والعلاقات الهيكلية داخل مجتمع تقديم المعونة.

وسنبداً بتحليل الانتفاضة من أجل بيان الدور الإشكالي للمنظمات الأهلية في فلسطين، وتحديد.

الدور المحدود

المنظمات الأهلية في الانتفاضة

خلال الأعوام العشرة التي تلت التوصل إلى اتفاق أوسلو، لم تتعمق ممارسة السيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين فحسب، بل تحولت أيضاً إلى نظام فصل عنصري مكون من نقاط التفتيش، ونظام الأدونات، والطرق الالتفافية للمستوطنين، والمستعمرات التي تطوق الكانتونات "الإقليمية"⁽⁴⁾ الفلسطينية وتحاصرها. وبحلول سنة 2003 كان هناك 83 "بانتوستان" (معزلاً) منفصلاً في الضفة الغربية وغزة لا يمكن الانتقال منها وإليها من دون إذن. وتم تنفيذ كل ذلك بينما تدفقت الأموال إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، من أجل إقامة أسس الدولة على ما يبدو.

الآن، وفي حين تدخل الانتفاضة الفلسطينية عامها الخامس، يتضح أن هناك شعوراً بالأزمة. فحصار إسرائيل للمدن الفلسطينية، واجتياحاتها العسكرية المتكررة، وإعادة احتلالها الضفة الغربية، لم توقع خسائر إنسانية واجتماعية واقتصادية جسيمة فحسب، بل أحدثت أيضاً قلقاً والتباساً بشأن ما حققته الانتفاضة. فثمة أسئلة تثار داخل الدوائر المغلقة بشأن قدرة الانتفاضة على تحقيق الطموحات السياسية الفلسطينية، ولا سيما بالنظر إلى التباعد الواسع في التكتيكات والاستراتيجيات التي تنتهجها الفصائل المتعددة، والصعوبات التي تعترض التوفيق بين الطاقات الاجتماعية وتنظيمها لتحقيق هدف مشترك. بالإضافة إلى ذلك، هناك الاستراتيجيات الاستعمارية لحكومة شارون واستخدامها الاستفزازات العسكرية، وخصوصاً اغتيال القادة الفلسطينيين، التي لا تهدف إلى تصعيد الصراع فحسب، بل أيضاً إلى إحداث فوضى داخلية عامة في السياسة الفلسطينية.

ثمة ثلاثة تحديات منفصلة تواجه المجتمع الفلسطيني اليوم: التحدي الذي يواجه قيادة الانتفاضة؛ تحدي

التوفيق بين التنمية والكفاح ضد الاستعمار؛ التحدي الذي يواجه المنظمات الدولية لتعمل شاهداً على ما يجري. وسيوضح النظر الجدي في كل منها التفككات والخصومات ضمن دائرة المنظمات الأهلية التي تؤثر في الأزمة الراهنة، فضلاً عن إيضاح المشكلات التي تكتنف العلاقات بين كل من المنظمات الأهلية والمنظمات الدولية والجهات المانحة في فلسطين.

قيادة الانتفاضة

أولاً، تعرضت الانتفاضة للضعف منذ انطلاقتها لعدم وجود قيادة موحدة. وكان من نتائج ذلك قرار السلطة الوطنية الفلسطينية تحاشي القيام بأي دور قيادي لتجنب عواقب تأكيد القيادة الرسمية للانتفاضة،⁽⁵⁾ الأمر الذي أدى إلى تناقض ظاهري مركزي. ففي حين أخذت المنظمات الأهلية الفلسطينية على عاتقها القيام بأشكال ناجحة جداً من الأعمال المهنية، مثل تقديم الخدمات الطبية وإصدار تقارير يركن إليها عن الإصابات في صفوف الفلسطينيين، وعن الدمار الذي تحدثته العمليات العسكرية الإسرائيلية وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، فإنها لم تقيم علاقة تآزر مع القوى السياسية (سواء أكانت الأحزاب السياسية، أم اللجنة الوطنية والإسلامية للانتفاضة، أم الاتحادات)، أو مع المواطنين. لذلك استخدمت المنظمات الأهلية الاعتراف الدولي بها لتقديم المساندة وتوفير المعلومات الاستراتيجية عن الهجمات الإسرائيلية، إلا أنها لم تقدم في الداخل سوى القليل لدعم طاقات المجتمع في أثناء الكفاح الوطني. وبالتالي فإن تأثيرها في الاتجاه الذي سلكته الانتفاضة (أو غياب هذا التأثير) كان محدوداً.⁽⁶⁾ وفي حين تقوم شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (مجموعة راعية من المنظمات) بدور رئيسي في تنظيم الحماية الشعبية الدولية على شكل بعثات مدنية دولية، فإنها لم تستطع العمل مع هذه البعثات من أجل انتهاج استراتيجية مقاومة غير عنيفة.

يثير ذلك عدداً من الأسئلة: لماذا لم تؤد المنظمات الأهلية دوراً قيادياً أكثر نشاطاً في أثناء هذه الانتفاضة قياساً بدورها في الانتفاضة الأولى، وذلك عن طريق تعبئة الطبقات الشعبية وتنظيم جهود المقاومة الجماعية؟ لماذا، مثلاً، لم تقدم المنظمات الأهلية الفلسطينية دعماً أكبر للمقاطعة المحلية والإقليمية للبضائع الإسرائيلية؟ لماذا لم تحاول هذه المنظمات تقوية المبادرات الاجتماعية وتشجيع اللجان الشعبية لتعزيز الصمود الاجتماعي - الاقتصادي للشعب كما حدث في الانتفاضة الأولى؟ كيف يمكن أن تكون المنظمات الأهلية الفلسطينية ساهمت في الابتعاد عن القواعد الشعبية منذ بداية الانتفاضة؟ ثمة مثالان يفيدان في إيضاح المسائل والآليات المعقدة التي تنطوي عليها هذه الأسئلة.

وكما ذكرنا، فقد غابت المنظمات الأهلية منذ بداية الانتفاضة عن التظاهرات الشعبية التي تقع في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبعد انقطاع طويل، عملت المنظمات الأهلية على تعبئة السكان. كما حدث بعد أن أغلقت القوات الإسرائيلية الطريق المؤدي إلى جامعة بيرزيت. واستخدم كثير من المنظمات قوائم البريد الإلكتروني لديه، كما نشر إعلانات في الصحف المحلية لحشد المتظاهرين من رام الله إلى حاجز سردا الجديد، الذي يقطع الطريق المؤدي إلى بيرزيت. مع ذلك، غالباً ما شدد الفاعلون في المنظمات الأهلية على أهمية تجنب السياسة، والحفاظ على موقف "حيادي" من المسألة السياسية الوطنية وسط الكفاح الوطني ضد الاستعمار. وما نطره هنا هو الطريقة التي يخلط بها كثيرون من قادة المنظمات الأهلية بين "السياسي" و"الوطني" ويرتدّون عن الأجندة الوطنية بذريعة رفض الانخراط في النشاطات "المسيئة".

لا يمكن فهم هذه الملاحظة المحيرة إلا عندما يدرك المرء أن صناعة المعونة تشكل ما يدعوه فوكو "نظاماً للحقيقة". وتكشف الحالة الفلسطينية تفاهة أنظمة المعونة و"خرائطها المفاهيمية" التي تتصور أن الحقل الاجتماعي ينقسم انقساماً متقناً بين مجتمع سياسي ومجتمع مدني، تحيط بهما الدائرة العامة - وهو افتراض نعتقد أنه يجب التشكيك فيه. وقد أدى تراجع المنظمات الأهلية الفلسطينية عن تحدي فرض خريبتها المفاهيمية الخاصة إلى جعلها تضرر الرؤية المفاهيمية التي تخط بين "الوطني" و"السياسي". وتكشف الانتفاضة سخف هذه الرؤية، بالنظر إلى واقع الأراضي المحتلة؛ إذ توضح كيف أن إضمار تلك الرؤية يجعل أغلبية المنظمات الأهلية في علاقة متناقضة مع الكفاح الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي، وربما مناوئة له.⁽⁷⁾

وفي حين أن أغلبية المنظمات الأهلية تحرص على إظهار حيادها السياسي، فإن هذه المنظمات نفسها تظهر تزايد التسييس الداخلي في بناء تحالفاتها، وإضفاء الفردية على القوة والسلطة الكاريزمية. على سبيل المثال، تم

توزيع البيان الذي صدر في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2000، بعنوان "توحيد الجهود لإنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال: كل الجهود لدعم الانتفاضة الشعبية من أجل الاستقلال"، على المنظمات الأهلية والأحزاب السياسية من أجل توقيعه. غير أن العريضة طلبت توقيع القادة الأفراد بدلاً من المنظمات. وذلك يعزز المقولة بأن هؤلاء القادة لا ينظرون إلى المنظمات الأهلية كمؤسسات يجب أن تضطلع بدور قيادي في القضايا الوطنية.

وثمة مثال آخر يوضح مزيداً من التناقضات. ففي 19 حزيران/يونيو 2002، نشرت عريضة في صحيفة "القدس" الفلسطينية تحمل توقيع الأكاديميين والشخصيات العامة وكثير من قادة المنظمات الأهلية البارزين. انتقد الموقعون العمليات الاستشهادية ودعوا إلى إعادة النظر في العمليات التي تستهدف المدنيين. ومما جاء في العريضة: إننا نعتقد أن هذه التفجيرات لا تساهم في تحقيق مشروعنا الوطني الذي يدعو إلى الحرية والاستقلال. بل هي على العكس من ذلك، تقوي أعداء السلام في الجانب الإسرائيلي وتعطي الحكومة الإسرائيلية العدوانية بقيادة شارون الذريعة لاستمرار حربها القاسية على شعبنا.

كانت هذه العريضة، التي صدرت عقب الغزو الإسرائيلي في نيسان/أبريل الذي أعادت فيه القوات الإسرائيلية احتلال الضفة الغربية، تهدف إلى إطلاق نقاش داخلي بشأن المقاومة الفلسطينية وإمكان وجود تضارب بين وسائل الانتفاضة وأهدافها. لكن سرعان ما همد النقاش. فقد جرى التشكيك في صدقية العريضة ووجه إلى المبادرة عدد من التهم، لكنها قرئت بصورة عامة على أنها إهانة للذين قدموا التضحيات من أجل المقاومة. وفي هذا الخصوص، لقيت العريضة التأييد والاستهجان.⁽⁸⁾ ومن أسباب ذلك كما رأى عزمي بشارة، وهو أستاذ فلسفة وعضو في الكنيست الإسرائيلي، أنه لا يكفي في لحظات الأزمة الوطنية الشديدة، كهذه الأزمة، توجيه الانتقاد إلى ممارسات المقاومة فحسب، بل يتعين على الناشطين والمتقنين والقوى السياسية تقديم البدائل أيضاً.⁽⁹⁾

فبانقادات المقاومة المسلحة من دون تحليل استراتيجي متواصل للاحتلال يقدم على أساسه نمط بديل نظري وعملي ناجح من المقاومة، ترك الناشطون في المنظمات الأهلية والمتقنون الذين وقعوا العريضة أنفسهم عرضة للصد ونزع الشرعية منهم. وقياساً بالانتفاضة الأولى، عندما انخرط الناشطون والمتقنون وقادة المجتمع في الكفاح الشعبي وارتبطوا ارتباطاً وثيقاً بالحركة الوطنية الشعبية، تكشف واقعة العريضة الكثير عن موقع المنظمات الأهلية الفلسطينية اليوم داخل المجالين الاجتماعي والسياسي. فهؤلاء الفاعلون متفرجون في الانتفاضة، وغير قادرين على إقامة الصلات الضرورية والتوفيق بين كل من تطلعاتهم إلى الحرية والاستقلال الفلسطينيين، وأهداف المنظمات التي تعزز الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، والأجندة الوطنية للانتفاضة واستراتيجيتها الأشمل. وبناء على ذلك فإنها تكشف، أيضاً، أن المنظمات الأهلية معزولة وتفتقر إلى قاعدة عضوية في المجتمع. وهذا الانعزال لا تقع مسؤوليته على المنظمات الأهلية وحدها بالضرورة، بل يمكن أن يعزى أيضاً إلى العسكرية المبكرة للانتفاضة وردة الفعل الإسرائيلية، وكلتاهما همشت الأفراد والمؤسسات وجردت العمل غير العسكري من قدراته على التغيير.

لا يمكن فصل هذه الملاحظات عن التحول الشامل للمنظمات الأهلية الذي بدأ في أوائل التسعينيات، بالترافق مع دخولها في "صناعة المعونة". كما أن عملية أوصلو التي سمحت بإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وبدء "بناء الدولة"، مدعوماً بتدخل الدول المانحة ومبادراتها لبناء السلام، عززت المجال لنمو المنظمات الأهلية الفلسطينية والمؤسسات المدنية. غير أن من المحير أن تعزيز المجال لنمو المنظمات الأهلية والمؤسسات المدنية الفلسطينية ترافق مع اقتلاع المنظمات المحلية من داخل المجتمع ومن قاعدتها في الحركات الشعبية. بالإضافة إلى ذلك، فإن عملية التعزيز المستمر هذه تشوبها تصدعات وانفصالات، إذ أعيد وضع تصور الأجندة "الوطنية" وخلطها بـ "السياسي"، وبالتالي أعادت المنظمات الأهلية المحلية والدولية على السواء تحديدها باعتبارها مفرطة التسييس بالنسبة إلى المنظمات "المدنية".

تحديد "التنمية"

في أثناء الكفاح ضد الاستعمار

يتعلق التحدي الرئيسي الثاني الذي يواجه المجتمع الفلسطيني اليوم بمهمة تحديد التنمية في أثناء الانتفاضة الوطنية. فكثيرون من المانحين والمنظمات الدولية لم يعترفوا بأن "الفترة الموقته" عقب اتفاق أوصلو مباشرة، قبل مفاوضات الوضع النهائي، هي بداية عملية تصفية الاستعمار. إذ صنفت الجهات المانحة والمنظمات الأهلية الدولية الوضع في الأراضي الفلسطينية أنه منطقة ما بعد نزاع بدلاً من منطقة نزاع.

كان لهذا التوصيف تأثير هائل في المعونة الدولية التي يقدمها المانحون، على المستويين المفهومي والإجرائي. على المستوى الأول، تصبح رؤية المساعدة ما بعد النزاع خطية، في حين أن النزاع دوري دائماً. وعلى المستوى الإجرائي، تتولى الهيئات المانحة والمنظمات الدولية دور الوسيط "المحايد" وهو دور يتجاهل أسباب النزاع الأصلية وطبيعته الاستعمارية.

تتبع المعونة دائماً شروط السيطرة الاستعمارية؛ وبالتالي فإنه في فلسطين، كموقع جديد لـ "بناء السلام"، يُركَّب النظام الدولي فوق النظام الاستعماري. وكما يوضح براينن، ابتكرت جهود جديدة لبناء السلام لا تقتضي أنماطاً منتظمة قائمة لحفظ السلام بالطرق الدبلوماسية والعسكرية فحسب، بل تقتضي أيضاً مجموعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والوسائل، مدعومة بالتزامات كبيرة بتقديم الدعم المالي.⁽¹⁰⁾

تقوم المشكلة الناشئة عند التطبيق العملي على استناد معونة بناء السلام، وهي المساعدة التي تعضد مجموعة واسعة من التدخلات، بما في ذلك تكاليف بدء السلطة الوطنية الفلسطينية، ومشاريع البنية التحتية، ومجموعة من المبادرات الاجتماعية والاقتصادية، إلى الافتراض أن النزاع في طور الانتهاء، في حين أنه تجدد في الواقع، كما شهدنا في فلسطين. ويصوغ هذا الافتراض طبيعة برامج المنظمات الأهلية ومشاريعها. فهذه المشاريع التنموية تفتقر إلى أي خطة طارئة في حال بروز نزاع وطني. ونتيجة ذلك تبين أن أغلبية المنظمات الأهلية غير قادرة على التعبير عن أهدافها المدنية إلى جانب أهدافها السياسية.

من الواضح تماماً أن الانتفاضة أطاحت القشرة التي تغلف عملية أوسلو والاعتباط بمشاريع المانحين التي تصور التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية على أنها عمليات خطية، في حين أنها تحجب عمليات التحول الفعلية والممارسات الإسرائيلية التي عرقلت خيارات التنمية الفلسطينية والاستقلال السياسي. ففي تباين مع هذه التوقعات الخطية، ازداد حجم الاستيطان الإسرائيلي بنسبة 65%،⁽¹¹⁾ وتوسعت آلية السيطرة الإسرائيلية.

مع اندلاع الانتفاضة، بذلت هيئات التنمية الحكومية وغير الحكومية الفلسطينية والدولية جهوداً كبيرة في سبيل الاستجابة للأزمة الإنسانية المتنامية، وإمكان الانهيار الاقتصادي، والتدمير المادي الناجم عن العمليات العسكرية الإسرائيلية والحصار الذي فرضته سلطة الاحتلال. ووفقاً لتقرير حديث صادر عن البنك الدولي، تقلص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 50%، ونتيجة ذلك يعيش الآن 60% من السكان تحت خط الفقر. وتقدر الخسائر الإجمالية التي يتكبدها الاقتصاد الفلسطيني بنحو 5.4 ملايين دولار في اليوم.⁽¹²⁾

في مواجهة التدفق الكبير للمساعدة الطارئة،⁽¹³⁾ واجهت المنظمات الأهلية الفلسطينية أيضاً تحدياً إضافياً: الحاجة إلى المحافظة على حيز تحدد منه متطلبات التنمية الفلسطينية وتضع استراتيجيات على المدى المتوسط، في حين تبقى التركيز على العلاقة الجدلية بين التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والمقاومة.

لم يتم إغفال دروس فترة أوسلو. فالفلسطينيون ينظرون اليوم إلى المعونة بحذر أكبر نوعاً ما، إذ أدركوا كيف أن المساعدة التي تقدمها الجهات المانحة يمكن أن تقوض استراتيجيات التنمية المحلية وخياراتها ورؤيتها، وتقدم صورة مسبقة لها وفقاً لأجندات المانحين السياسية والعملية في الغالب. فالاهتمام الفوري، بالنسبة إلى الفلسطينيين، يتعلق بالأولويات، والمسألة هي التالية: هل يجب توجيه مشاريع المانحين الطارئة نحو الجهود قصيرة المدى، مثل المعونة الغذائية التي تخفف المعاناة الإنسانية لكن توحى بها الحرب الإسرائيلية على الثورة؟ أو هل يمكن أن تدعم المعونة الاستراتيجية الأكثر إقداماً، فتربط بين التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وأشكال المقاومة، مثل إنشاء هيكل حكومية مقتدرة جديدة، أو تعزيز الأشكال البديلة لتفعيل القدرات الشعبية؟ ولا يقل "صوت" المانحين عن ذلك أهمية من وجهة النظر الفلسطينية. هل سيتحمل المانحون تكاليف الحملات العسكرية الإسرائيلية، بالإضافة إلى الأزمة الإنسانية التي تواجه الشعب الفلسطيني، من دون التعامل مع الأسباب الجذرية للمشكلة؟

تقوم منظمات فلسطينية، مثل "برنامج دراسات التنمية" في جامعة بيرزيت، بالتنظير لاستراتيجيات تنموية بديلة تعيد صوغ العلاقة بين التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والمقاومة الوطنية. وتتصور دراسة حديثة أجراها هذا البرنامج إنشاء روابط بين السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات الأهلية والقاعدة الشعبية من أجل تسهيل استراتيجيا تعبئة الموارد التي تتعامل مع حاجات السكان الأساسية، في حين تفعل قدرات القاعدة الشعبية من خلال العمل الجماعي.

لكن مسحاً موجزاً للمحاولات الفلسطينية لتطبيق مثل هذه الاستراتيجيات المبتكرة يكشف التوترات القائمة في العلاقة بين المنظمات الأهلية والهيئات المانحة، فضلاً عن أنه يبرز بعض حدود "الشراكة". على سبيل المثال، في إثر الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية وإعادة احتلالها في نيسان/أبريل 2002، كان المانحون وهيئات المعونة يركزون على الدمار المادي الهائل والدمار الذي لحق بالبنية التحتية. واستجابت المنظمات الأهلية الفلسطينية، التي تعي المعاناة الإنسانية، عن طريق حث المانحين على الإقرار بالنتائج الإنسانية للاجتياح الإسرائيلي. ولم تكن هذه المنظمات تريد من المانحين إقرار الانتهاكات الخطرة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها الإسرائيليون فحسب، بل أيضاً الاعتراف بالمسؤوليات الأخلاقية والقانونية للقوة المحتلة، كما تحددها اتفاقية جنيف الرابعة.

عبر الناشطون في المنظمات الأهلية عن رأيهم في أنه إذا ركز المانحون اهتمامهم على الأسباب الأساسية للأزمة الإنسانية، وتحديد الهجوم الذي شنته قوات الاحتلال، فإن ذلك سيدعم الدعوات التي وجهتها القيادة الفلسطينية من أجل قدوم مراقبين دوليين. من جهة أخرى، كانت المنظمات الأهلية تأمل بأن يدعم المانحون استراتيجيات متعددة المستويات لتفعيل قدرات الشعب الفلسطيني على مقاومة الاحتلال. مع ذلك، كما أوضح العاملون الصحيون والناشطات الفلسطينيات، سارع كثيرون من المانحين إلى اختيار المحاجة الإنسانية وقصر مجالها ومقصدها للتركيز الضيق على "المعونة الغذائية".

وتجسيدا لهذا الاتجاه، أصدرت المنظمة الإنسانية الدولية، بعيد إعادة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، تقريراً عن سوء التغذية في الأراضي الفلسطينية. وقد حدد التقرير وجود مشكلة خطيرة تواجه الشعب الفلسطيني، لكنه لم يتحدث عن أسبابها. وبدأت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية والأونروا وغيرهما من الهيئات المانحة تقديم المعونة الغذائية للشعب الفلسطيني، ولم تتم معالجة الأسباب الأساسية لسوء التغذية - أي الاحتلال الإسرائيلي، والإغلاقات، ومنع التجول.

توضح هذه الأمثلة التضارب والتعارض اللذين ينشآن عندما يكون لدى المانحين مجموعة من المصالح المغايرة لمصالح المنظمات الأهلية الفلسطينية. والانتفاضة، كواقعة لتجدد النزاع، هي الحدث الذي يكشف عن حدود الدعم الذي يقدمه المانحون.

في مواجهة كفاح الفلسطينيين للحصول على حقوقهم الوطنية الجماعية، أثرت هيئات تقديم المعونة توزيع المعونة الغذائية المثيرة للخلاف بدلاً من تقديم أي دعم ذي مغزى لحقوق الشعب الفلسطيني، وبالتالي ترك الأسباب الأساسية للأزمة على حالها (والعمل على إطالة صناعة المعونة نفسها). وفي هذا الوضع، عرت الانتفاضة المصالح والأجندات التي تدعم العلاقات بين المانحين والمنظمات الأهلية، ويمثل تضارب المصالح إحدى القوى المحركة التي تدعم العلاقة بين المنظمات الأهلية والمنظمات الأهلية الدولية والمانحين.

دور الشاهد في الساحة الدولية

تمثل الانتفاضة الحالية لحظة فريدة لمراقبة الأعمال الأخلاقية - السياسية للمنظمات الأهلية الدولية، والمنظمات الإنسانية، والمانحين، في فترة شبه الحرب وتفاعلها مع المنظمات الأهلية الفلسطينية، وخصوصاً بالنظر إلى ابتعاد الطرفين عن القضايا السياسية الوطنية والاحتلال في أثناء عملية السلام. إننا نجد أشكالاً متعددة للأعمال الإنسانية في الأراضي الفلسطينية: التدخل السلبي (اللجنة الدولية للصليب الأحمر ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى)، والأعمال الإنسانية التي تجمع بين التدخل وواجب الشاهد (أطباء بلا حدود، وأوكسفام، إلخ)، وأخيراً الشكل الجديد للنشاط الذي يدرج "الحماية" العامة للسكان الواقعيين تحت الاحتلال (البعثات الإنسانية، حركة التعايش الإسرائيلية - الفلسطينية، أطباء لحقوق الإنسان - إسرائيل، إلخ).⁽¹⁴⁾

لقد أماطت الانتفاضة اللثام عن عدم قدرة المنظمات الأهلية الدولية على العمل كشاهد فعال في أوقات الأزمة والحرب. وقياساً بنموذج التضامن في الانتفاضة الأولى، أبدت المنظمات المحلية والدولية ببطء في تطوير التآزر (solidarity). ففي هذه الانتفاضة، لا يعمل سوى القليل من المنظمات الأهلية الدولية في الأراضي الفلسطينية كمجموعات تضامن، وتمائل أغلبيتها نموذج المنظمة الأهلية الدولية المهنية. غير أن المشكلة هنا لا تتعلق بوجود أن تعمل المنظمات الأهلية الدولية جميعها كمجموعات تضامن، وإنما بطريقة التعبير عن أدوارها. على سبيل المثال، يتميز بعض المنظمات الصحية الأهلية الدولية الإيطالية بمهنية عالية، وبالتالي يتلقى عطاءات من

المفوضية الأوروبية من أجل مشاريع صحية. لكن عندما يتعلق الأمر بأن تصبح شاهدة على الأزمة الإنسانية في فلسطين، لا تقوم هذه المنظمات بتوثيق ما يحدث، أو تقديم تقرير في مصلحة المنظمات الأهلية المحلية إلى القادة السياسيين ووسائل الإعلام في بلدها. بل إن منظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي، وهو معروف بالتشديد على دور الشاهد، توحى باتخاذ موقف محايد فيما يتعلق بالنزاع الحالي (أنظر: www.msf.org).

قضايا مفاهيمية

الفرضية المركزية لهذه الدراسة هي أن هناك إعادة صوغ للمعرفة والممارسات، وآليات عمل جديدة لتشكيل النخبة في قطاع المنظمات الأهلية الفلسطينية اليوم.⁽¹⁵⁾ وبناء على ذلك، فإن هدفنا هو تسليط الضوء على عملية وضع الأجندة بين المانحين والمتلقين المحليين عن طريق دراسة العلاقات بين المانحين والمنظمات الأهلية الدولية والمنظمات الأهلية الفلسطينية، وإيضاح أهمية إقامة الشبكات وعرض المواجهات بين الاتجاهات العالمية والمجتمع المحلي. ومن الضروري تأريخ نشوء ما سيمسى "نخبة فلسطينية متعولمة" تتكون من شريحة كبيرة من قادة المنظمات الأهلية وقادة المنظمات الأهلية الدولية المحليين.

هذه النخبة الجديدة أخذت تنشأ من خلال تزايد دخول المنظمات الفلسطينية في صناعة المعونة. وهي تتكون إلى حد كبير من ناشطين ينتمون إلى الطبقة الوسطى الحضرية الجديدة الذين برزوا في السبعينيات والثمانينيات كمشاركين في الحركة الشعبية للانتفاضة الأولى بسبب ارتباطهم بالمنظمات الأهلية والجهات الفاعلة والأجندات الدولية.

كتب كثير عن طريقة اجتذاب المناصب التي يتقاضى شاغلوها رواتب في قطاع المنظمات الأهلية للأفراد المتعلمين والمهنيين، وعلى حساب القطاع العام في الغالب. غير أن مفهوم "النخبة" المستخدم هنا أوسع كثيراً، ويشمل الطريقة التي يقطع فيها بروز تشكيل اجتماعي جديد وجود المنظمات المحلية داخل الشبكات الاجتماعية المحلية، بالترافق مع بروز مثال ليبرالي محدث يحول العلاقة بين الفرد والمؤسسات الاجتماعية. لم يكن لهذه التغيرات تأثير مباشر في العمل الجماعي فحسب، بل أعادت أيضاً تشكيل طرق انخراط الطبقات الثانوية في العلاقات الناشئة بين الدولة والمجتمع. وترتبط هذه التحولات ارتباطاً ذاتياً بثلاث عمليات معقدة: أولاً، طرأ تغير جوهري على الاقتصاد السياسي للمعونة المقدمة إلى المنظمات الأهلية الفلسطينية في أوائل التسعينيات نتيجة عملية أوصلو. وعلى الصعيد الدولي، تزامنت هذه اللحظة مع تحول مهم طرأ على موارد المعونة: تضاعف الدعم القائم على التضامن بين المنظمات الأهلية الشمالية والجنوبية وحل محله علاقات ثنائية ومتعددة الأطراف بين المنظمات الأهلية الجنوبية والمنظمات الأهلية الأوروبية، فضلاً عن الحكومات وهيئات التنمية الأميركية الشمالية. وتزامنت هذه الفترة إقليمياً ومحلياً مع حرب الخليج سنة 1991 وانطلاق أحداثات السلام في مدريد التي تم خلالها إعادة صوغ الوضعية الجغرافية السياسية لفلسطين وإعادة تشكيل الضفة الغربية وقطاع غزة كموقع لـ "صنع السلام". ويجب أن تفهم هذه التطورات على أنها جزء لا يتجزأ من اندماج العالم العربي في نظام العالم الأحادي القطب. وتشكل العولمة، وهي عملية ومشروع على السواء، بشير هذا النظام.⁽¹⁶⁾

أدى التحول الذي طرأ على الاقتصاد السياسي للمعونة المقدمة إلى المنظمات الأهلية في فلسطين إلى نشوء أشكال جديدة من رأس المال الاجتماعي والسياسي، بالإضافة إلى أشكال أخرى من الاستبعاد. ومن الضروري الإقرار بأن توفر أشكال جديدة للمساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف المقدمة إلى المنظمات الأهلية حفز حالة من المنافسة بين المنظمات الفلسطينية. وأدى ذلك إلى حدوث كفاح من أجل البقاء المؤسسي بين ناشطي الطبقة الوسطى الحضرية في هذه المنظمات وبين النخبة التقليدية في الجمعيات الخيرية والقيادة الشعبية داخل المجتمعات المحلية. وأدخل التمويل الذي يقدمه المانحون الغربيون معايير جديدة للتمويل، وشروطاً جديدة لتوزيع المعونة. وأنشأ ذلك تراتبية بين المنظمات من ناحية الحصول على التمويل، وقد خسرت الجمعيات الخيرية واللجان الشعبية وتم تهميشها لاحقاً. لذلك، مثلما حدث تقلص في التوفر الإجمالي للتمويل، حدث تركّز للأموال لدى القليل من المنظمات المهنية.⁽¹⁷⁾

تنبهنا هذه الملاحظة إلى انقطاعات جديدة تصاحب الليبرالية الجديدة وتركيزها على "تفعيل قدرات" الأفراد لتدبر أمورهم في وجه تقلص الخدمات الحكومية وتزايد القدرة الاقتصادية ضمن الحياة الاجتماعية. وهذا هو تحدياً المنطق الذي يعزز الانتقال التاريخي للناشطين ضمن دائرة المنظمات الأهلية الفلسطينية من دورهم كصلة وصل للحركة الشعبية للانتفاضة الأولى، إلى دورهم اليوم في مناصرة أهمية الدعوة (الدعوة في الداخل لمصلحة

أنظمة جديدة للتعليم والصحة، إلخ، والدعوة على المستوى الدولي في ضوء الاحتلال). وورش العمل والبرامج التدريبية. وكما يرى قسوم، وصل نهج الدعوة عالمياً إلى "وضع حد للحركات الشعبية الاجتماعية، وتفكيك الصلة الثلاثية" بين المثقف والجمهير والأفكار التقدمية والثورية. بعبارة أخرى: يهدف تصدير الدعوة وتطبيقها على مستوى عالمي إلى إلغاء التعبئة والتطرف والتسييس من أجل الحفاظ على النظام الليبرالي الجديد الناشئ.⁽¹⁸⁾

العولمة والمعونة

التحولات في حقل العمل الاجتماعي

تتشابك العولمة تشابكاً عميقاً مع مرحلة جديدة من "الحداثة" الغربية، إذا لم تكن تجسدها. وقياساً بالنظر العامة التي تصف الليبرالية الجديدة بطريقة مجردة كتراجع عن الدولة وتوسع للسوق، فقد شرحت الليبرالية الجديدة في بعض الأوساط بأنها عقلانية سياسية جديدة للحكم تقابل تعميق النظام الرأسمالي. وفي هذه المقولة، يبدو أن الليبرالية الجديدة تمثل "تجريباً للدولة من الحكومة"، لكنها ليست بالضرورة "تجريباً للحكومة من الحكومة".⁽¹⁹⁾ وثمة مجموعة من الأساليب المنتشرة ضمن نموذج الليبرالية الجديدة الذي ينتج كيانات "حكومية/انضباطية" ضمن الحقل الاجتماعي. وفي حين أن هذه الأساليب منفصلة ومتميزة من الدولة، فإنها مقيدة بالدولة ويتم صوغها من خلال النموذج الاقتصادي للعمل.⁽²⁰⁾ وبالتالي يمكن النظر إلى الليبرالية الجديدة على أنها طريقة حديثة لتنظيم القوة التي تتحكم في صوغ إمكانات العمل.

في الوقت نفسه، عزى تطور المجتمع المدني إلى عمليات التحديث أيضاً، وإلى التمايز الهيكلي في عالم الحياة، بالإضافة إلى عمليات التمايز ضمن الاقتصاد والإدارة البيروقراطية الحديثة.⁽²¹⁾ ويحدد هابرماس (Habermas) وأراتو (Arato) وكوهين (Cohen)، إلى جانب ذلك، الدور الوظيفي للمجتمع المدني كما يرتبط بالعمل الاتصالي وتسهيل انعكاسية المعايير والقيم الاجتماعية في المجتمع الديمقراطي، ويسر كلاهما التغيير الاجتماعي والانتقال الاقتصادي ويستجيب لعمليات محددة فيه.

لذا فإن دراسة صناعة المعونة في الأراضي الفلسطينية تشكل جزءاً من تقويم أكثر تعقيداً لانتشار الأشكال المؤسسية التي تصاحب عملية العولمة، والتي يقبلها كثيرون من دون سؤال. وقد شهد المجتمع الفلسطيني، كسائر المجتمعات الغربية، عمليتين متميزتين في هذا الخصوص: أولاً، إخراج العلاقات الاجتماعية من الإطار الاجتماعي المحلي، مثلاً: يحدث التفاعل بين العلاقات وإعادة هيكلتها في مجال زمني/مكان غير محدد.⁽²²⁾ والعملية الثانية هي إعادة إدخال العلاقات الاجتماعية مع المنظمات الدولية والمؤسسات المالية والحكومات الأوروبية والأميركية الشمالية. وفي إطار هذه العلاقات، يشكل النموذج الليبرالي الجديد وإعادة ترتيب **التدابير ضمن الدولة - المجتمع - السوق والعلاقات فيما بينها** مرجعاً جديداً لتنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمعات غير الغربية.

إن صناعة المعونة هي القناة التي يصل عبرها هذا الترتيب المؤسسي محلياً ويؤثر في المنظمات الأهلية.⁽²³⁾ وكما سنناقش هنا، ثمة شكلان من أشكال التصدع التي تصاحب هذه العملية، وهي عملية تحدث في نهاية المطاف انقطاعاً في حقل العمل المحلي.⁽²⁴⁾

ثمة أشخاص مثل أنطوني غيدنز (Anthony Giddens) يرون أن المؤسسات الحديثة تتوسع وتنتشر عبر عمليات العولمة بطريقة شاملة.⁽²⁵⁾ غير أن هذه الرؤية تزيد في غموض الأمر أكثر مما توضحه. في المقابل، يرى ديلوز (Deleuze) وغاتاري (Guattari) أن توسع الرأسمالية يتم من خلال حركة مزدوجة: حل رموز (decoding) المؤسسات المحلية فضلاً عن الأنظمة الثقافية والقانونية وكل أنواع "الإقليميات المترسبة والاصطناعية والوهمية أو الرمزية" واجتثاثها من المكان (deterritorialization) (1984). وهذه الحركة المزدوجة لاجتثاثها من المكان وإعادة وضعها هي التي نلاحظها في قطاع المنظمات الأهلية الفلسطينية. وفي هذا الخصوص، من المهم أن نعرف، كما يقترح عالم الاجتماع الفرنسي ألان تورين (Alain Touraine)، أن إحدى مزايا الحداثة الرأسمالية المتأخرة هي "فك الارتباط" (dissociation). ويشير ذلك إلى حالة لا تكون فيها البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية متماسكة وإنما متصدعة بأشكال من الانقطاع، إذ إن أشكال الحياة القديمة تعطلت ولا بد من استبدال مؤسسات ومعايير اجتماعية جديدة بها. ولا يعرقل فك الارتباط التماسك الاجتماعي فحسب، بل يحث على الشرذمة أيضاً.

من أهداف هذا البحث رسم خريطة التحولات التي تطرأ على المؤسسات والأفعال التي تهيكّل الحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمعات غير الغربية، ودراسة التغييرات التي تطرأ في مجال الفعل. وبهذه الطريقة نقبل فرضية

سكوت (Scott) الأساسية في اعتبار أن دراسات ما بعد الكولونيالية، التي ركزت على تشكل الفرد الكولونيالي وأشكال خلع الكولونيالية عنه، قد وصلت إلى طريق مسدود في فهم ما حدث في المجتمعات التي تم استعمارها مسبقاً⁽²⁶⁾ وسيراً على هدى سكوت، سنحاول إعادة توجيه التفكير لا من أجل البحث عن أشكال الكولونيالية الجديدة، بل أيضاً لإعادة التفكير في اللقاءات التي خلقتها الأبعاد المفاهيمية والمؤسسية للحدث. فقد أدرك سكوت أن نقل العقلانيات المؤسسية والسياسية إلى الإطار غير الغربي في اللقاء الاستعماري هو بمثابة عملية تصبح فيها القوة الحديثة محاطة بالتضاريس الاجتماعية للمجتمع المحلي التي تحول مجال الفعل فيه وتعيد تنظيمه⁽²⁷⁾ وثمة وجهة نظر لميشيل فوكو ترشد هذا المفهوم، وهي تقر بالقوة باعتبارها "فعلاً يؤثر في فعل آخر بشكل يحدد له حقل الممكن"⁽²⁸⁾.

وبحسب سكوت، يحدث التحول في حقل الفعل لأن المؤسسات التي تنظم الحياة السياسية والوسائط التي يقوم الفاعلون من خلالها بالفعل السياسي قد تغيرت. فعلى سبيل المثال، في السياق الكولونيالي تتكون بنى لمشروع السيادة السياسية، وكذلك نظام قانوني وحقل اقتصادي مع حقوق للملكية تؤدي إلى تغيير كل قوانين اللعبة بالنسبة إلى الفعل. وثمة حركتان متتاليتان تشكلان أساساً لهذا التغيير في مجال الفعل؛ فإنشء هيكل جديدة تعيد تنظيم الفضاء الاجتماعي الذي يبطل بدوره أشكال الحياة القديمة ويجبر الأشكال الجديدة على الظهور⁽²⁹⁾. يمكن للمرء أن يلاحظ حدوث عملية مماثلة في الإطار الفلسطيني. فوسط التغييرات التي طرأت على المنظمات التي شكلت جزءاً من حركة التحرر، يلاحظ المرء انتقالاً إلى نمط الفعل السياسي، على شكل تعبئة من خلال نمط الفعل المدني الذي يحث على ذاتية جديدة وانعكاسية جديدة في المعايير الاجتماعية. وعقب عملية الاحتراف والمأسسة الناجمة عن تزايد المشاركة في التعاون الإنمائي، شرعت المنظمات الأهلية الفلسطينية في ممارسات جديدة على شكل برامج تدريب على التعليم المدني، بالإضافة إلى نشاطات التوعية. ويرتبط هذا النوع من النشاطات بفكرة "العام"، ويهدف إلى تسهيل التفكير في المعايير الاجتماعية والسياسية. ويلاحظ المرء ادعاءات جديدة بالمعرفة على شكل إحصاءات وأعمال مسح تصدرها مراكز الأبحاث المحلية، وهي تؤكد فعالية هذا النوع من الفعل في التأثير في الجسم السياسي، ومن ثم تشريعه على حساب أنماط الفعل القديمة.

تشكل النخبة

والاتجاهات الناشئة في فلسطين

هناك اتجاهان يمكن تمييزهما في قطاع المنظمات الأهلية الفلسطينية اليوم، وهما يكشفان المسار المستقبلي لهذه المنظمات. وكما سنوضح، فقد بلغت المنظمات الأهلية الفلسطينية مرحلة في تحولها التاريخي أصبحت معها في موقع يؤهلها لإعادة تكوين علاقتها بالسكان المحليين. بل إن بعض المنظمات انتقل نحو تشكيل نوع جديد من العلاقة بالقواعد الشعبية. لكن تبقى المنظمات الأهلية الفلسطينية بصورة عامة بعيدة عن فكرة المساءلة الاستراتيجية. ثانياً، فيما يتعلق بدور المنظمات الأهلية في المساهمة في التغيير، تكشف الانتفاضة الحالية أن كثيراً من هذه المنظمات الفلسطينية يقوم بالتركيز على الدور القريب المدى، مثل أعمال الإغاثة. ولا تزال الرؤية البعيدة المدى لكيفية تشجيع التغيير في المجتمع غير متطورة. وفيما يلي نقدم بحثاً في كل من هذه الاتجاهات.

يتضح من الاتجاه الأول أن المنظمات الأهلية الفلسطينية بلغت مرحلة تم فيها على استحياء الإقرار بانفصالها عن المجتمع المحلي، وتجري دراسة طرق إعادة إنشاء العلاقات بالسكان. وثمة بعض الأمثلة المثيرة للاهتمام التي يمكن ملاحظتها في أوساط المنظمات النسائية. على سبيل المثال، أطلقت "جمعية المرأة العاملة الفلسطينية" ما دعت "سلسلة التضامن والتعاطف". وهو مشروع مهم أعدته هذه الجمعية من دون مساعدة جهات مانحة أو منظمات دولية. كما أن هدف المشروع هو الابتعاد عن الاعتماد على المعونة، وتشجيع المبادرات التطوعية والتضامن الاجتماعي الأوسع. وكما توضح الجمعية، "الفكرة هي إعادة إحياء مفهوم التعاون والمشاركة المجتمعية على أساس التضامن بين قطاعات المجتمع كافة. ويتم ذلك من خلال إعادة بناء جسور العلاقات في المجتمع الفلسطيني بين مختلف الطبقات، والتركيز على الاعتماد على المصادر المحلية بدلاً من المساعدة الأجنبية"⁽³⁰⁾ ويقوم مشروع السلسلة على فرضيتين: على الأفراد التبرع بالأموال للمحتاجين أو لمشاريع التنمية الاجتماعية، وعلى الذين يتلقون الدعم التعويض، وذلك بتقديم مساعدة تطوعية تساهم في مشاريع تطوير المجتمع. وفي هذا الخصوص، يسعى المشروع لربط التطوع بأشكال أوسع من التضامن الاجتماعي. ومنذ بدء الانتفاضة الحالية، تم إحياء "سلسلة التضامن والتعاطف" بعد سنوات، وقد استخدم الميسورون "السلسلة" وسيلة لتقديم

المساعدة إلى الآخرين في أثناء هذه الانتفاضة.

وتقدم أمثلة أخرى من المنظمات الأهلية النسائية صورة أوضح للتغيرات الجارية في هذا القطاع. فقد أظهرت "جمعية المرأة العاملة الفلسطينية" علامات على رعاية نوع جديد من العلاقة بالنساء على مستوى القاعدة الشعبية. وقد حدثنا مديرة أحد المشاريع في الجمعية عن جهودها للتوسع خارج الإطار المحدد في برامج التدريب التي تمولها الجهات المانحة وتقدمها الجمعية. ففي الأعوام الخمسة الأخيرة، كانت تزور مناطق ريفية نائية لإعطاء صفوف تدريبية للنساء. ومع ذلك فإن علاقتها بالنساء الريفيات لا تنحصر في جلسة التدريب ذات المدة المحددة، بل إنها تستخدم الجلسات لتنمية الشبكات وإنشاء علاقات دائمة بالنساء. كما أنها تشدد على أنها كسبت 78 متطوعة على مر الزمن، وأنها تحافظ على صلات غير رسمية بالنساء. وتم تشكيل شبكة تحيلهن من خلالها على المنظمات التي يمكن أن تساعد في حل المشكلات التي تواجهها القرية، وهن يتطوعن ويساندن مبادرات "جمعية المرأة العاملة الفلسطينية". ويشكل ذلك مثلاً مثيراً للاهتمام لمجال المناورة الذي يمتلكه الفاعلون في المنظمات الأهلية الفلسطينية، وكيف يمكنهم إيجاد طرق جديدة تتجاوز إطار المشاريع للتواصل مع السكان.

يقدم "المركز النسائي للمساعدة والاستشارات القانونية" مثلاً آخر مثيراً للاهتمام للخيارات التي توفرها المنظمات الأهلية الفلسطينية اليوم. فهذا المركز يجسد المراكز المتخصصة التي أنشئت في نهاية الانتفاضة الأولى، عندما تراجعت الحركة الوطنية ودخلت الحركة النسائية مرحلة جديدة أنشأت فيها حيزاً جديداً لها في المجتمع. ويقدم "المركز النسائي للمساعدة والاستشارات القانونية" المساعدة القانونية للنساء، بالإضافة إلى الدعم الطارئ للنساء اللواتي يتعرضن لإساءة المعاملة، ويقوم بأعمال التوعية والمناصرة. وقد صرحت ممثلة المركز، عندما سئلت عن علاقته بالنساء، قائلة: "يضعنا قسم الخدمة على تماس مع النساء على أساس غير منتظم. يمكث معنا بعض النسوة ثلاثة أعوام، لكننا نراهم بصورة رئيسية عندما يقعن في مشكلات، إذ نعمل على أساس طارئ."⁽³¹⁾ ويوحى ذلك بأن علاقة المركز بالسكان انتهت إلى ثنائية العلاقة بين الاختصاصي والعمل.

مع ذلك فإن المنظمة الأهلية ليست ساكنة، وتخضع علاقتها بالقاعدة الشعبية للتغير. وتشير مبادرة حديثة إلى أن المركز ربما يتبنى نهجاً أوسع لتقديم الخدمات. ففي تشرين الأول/أكتوبر 1998، أنشأ المركز "خيمة الحوار النسائي" في السموع، وهي قرية قرب الخليل. لا توجد آليات دعم رسمية (مثل مركز للمجتمع المحلي) للنساء في القرية. وفي هذه البيئة، كانت الخيمة تهدف إلى إتاحة مجال للنساء لمناقشة المشكلات والحصول على المشورة في مجموعة من الموضوعات، بما في ذلك غشيان المحارم وإساءة المعاملة. وكما يشير البعض، فإن البرنامج نفسه مناقض لأولويات التمويل الذي تقدمه الجهات المانحة، "فبعض هيئات المعونة ينظر نظرة رفض لتقديم المشورة للنساء لأنه لا مخرجات يمكن قياسها. وفي السموع، يبدو أن الخيمة تقوم بدور صمام أمان اجتماعي لتخفيف الضغط الذي يتدفق في الشوارع."⁽³²⁾ وعلى غرار التحدي الذي تواجهه مسؤولية المشروع في "جمعية المرأة العاملة الفلسطينية"، فإن خدمات الخيمة تعمل وفقاً لهيكلية صارمة، إذ تمتد جلسات المشورة فترة محددة من الوقت. وكما هي الحال مع الموظفة في "جمعية المرأة العاملة الفلسطينية"، فإن العاملة الاجتماعية التي تدير خيمة السموع تحدد أن أفضل مقياس لنجاح المبادرة هو استمرار عمل الأعضاء معاً بعد انتهاء الجلسات. كما أنها تقدم وصفاً لشيء مماثل للشبكة الاجتماعية التي تنشأ عن الجلسات الرسمية، إذ تتم الاتصالات غير الرسمية بين النساء، وتبرز نشاطات النساء المستقلة - مثل مسعى إحدى النساء لإقامة روضة للأطفال - بعضها بعضاً، فيستفيد بعض النساء من موارد بعضهن وصلاتهن ومهاراتهن. وتحيل النساء اللواتي ينظمن الخيمة النساء، عندما يكون ذلك ممكناً، على منظمات تستطيع تقديم المساعدة من خلال نشاطاتها، مثل لجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية التي تعطي دروساً في صنع المربيات في السموع.

يشير كلا هذين المثالين إلى موقع المنظمات الأهلية الفلسطينية اليوم. فهذه المنظمات تواجه خيار إعادة بناء نوع جديد من العلاقة بالسكان وتعزيزه. كما أن كلا المثالين مشجع ويوحى بأن أهمية العمل الاجتماعي وفوائد رأس المال الاجتماعي ربما تعاود البروز كموضوعات للدراسة في قطاع المنظمات الأهلية. مع ذلك تبقى المسألة الأكثر أهمية: ما نوع العلاقة التي ستبنى مع القواعد الشعبية؟ وهل سيعطى السكان حصة في المنظمة الأهلية؟ ثمة كثير من الخيارات التي تبقى مفتوحة، بما في ذلك العضوية وهيكل المسألة. غير أن هذين المثالين يشيران أيضاً إلى أنه لا بد من بروز نقاش أوسع بشأن صوغ آليات جديدة للمساءلة في أوساط المنظمات الأهلية الفلسطينية.

نخبة معولمة ناشئة

مع تزايد توفر مساعدات التنمية للمنظمات الأهلية الفلسطينية وتقلص توفر التمويل العربي وأشكال التمويل الأخرى، لم تنشأ تراتبية جديدة بين المنظمات فحسب، وفقاً لمعايير التمويل التي تضعها الجهات المانحة، بل ظهرت أيضاً حالة جديدة من المنافسة. وفي إطار هذه المنافسة، أسقطت نخبة المنظمات الأهلية الجديدة النخبة القديمة (بما في ذلك الجمعيات الخيرية التطوعية، أو النخبة الريفية في بعض الحالات) عبر عملية تنافس بشأن الاستمرارية التنظيمية. وفي الإطار الفلسطيني، تعكس النخبة المعولمة للمنظمات الأهلية الجديدة العملية الأوسع التي نشأت عنها، بما في ذلك الإطار الوطني الأشمل لعملية السلام والمساعدة الأجنبية المقدمة لدعم الانتقال إلى نظام ما بعد النزاع. وقيل عرض خصائص هذه النخبة، نسوق فيما يلي بعض الملاحظات.

إن مقابلة خطاب المنظمات الأهلية الفلسطينية بممارساتها تكشف كثيراً من الأمور. ويمكن عند تحليل خطابها ملاحظة نوع من العقيدة أو المجاهرة بالمعتقد. ويعبر عن هذه "المجاهرة بالمعتقد" بمصطلحات ثنائية الشعب عادة، أبيض في مقابل أسود، والأهم من ذلك "معولم" في مقابل "محلي". ولا تعكس هذه الثنائيات معتقدات المنظمات الأهلية الفاعلة بحد ذاتها، بل إن الفاعلين يتحركون ضمن هذه التصنيفات ويتلاعبون بها وفقاً للسياق. على سبيل المثال، غالباً ما يتحدث كثيرون من الفاعلين في المنظمات الأهلية الفلسطينية عن "أجندة وطنية" توجه نهجها الإنمائي، ومع ذلك فإنهم نادراً ما يخاطبون من يستطيع التحدث باسم المصالح الوطنية، كما أنهم لا ينظرون إلى هذه الأجندة بعين تعددية.

ومما يكشف عن المزيد أن عدة منظمات أهلية تطلق صفات شيطانية في خطاباتها المحلية عن جهة مانحة واحدة: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية على وجه الخصوص. وهذا يوحي بأنها تنتقي المانحين وفقاً للأجندة الوطنية المتصورة. وغالباً ما يصور محادثونا الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عدواً للشعب الفلسطيني. فلماذا اختارت تلك المنظمات هذه الوكالة؟ لعلها على الأرجح تنظر إلى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية باعتبارها الحكومة الأميركية التي غالباً ما تتخذ مواقف داعمة لإسرائيل. غير أننا فوجئنا عندما وجدنا أن خمساً من هذه المنظمات الفاعلة قدمت طلبات للحصول على أموال من الوكالة الأميركية، على الرغم مما يصدر عنها من تصريحات. وقد حصل بعضها على منح، ولم يحصل عليها بعضها الآخر.

أخيراً، تتحدث المنظمات الأهلية الفلسطينية أحياناً عن أجندة محلية، في حين أنها أقرب في الواقع إلى الأجندة العالمية من ناحيتين: الأولى في تحديد الأولويات ضمن كل قطاع (على سبيل المثال، منح أهمية مفرطة لتخطيط الأسرة أو السياسات الجندرية (gender) على حساب نهج شامل للتقدميات الصحية): الثانية من ناحية النهج التي تشدد على الفرد بدلاً من المجتمع، والتدريب من أجل بناء القدرات، والنهج المشاركة. يشير ذلك كله إلى أن النخبة المعولمة ليست مجموعة سهلة التحديد؛ فأحياناً يستخدم الفاعلون مفاهيم مثل "عالمي" و"محلي" استخداماً قابلاً للتبديل، تبعاً للسياق.

عند الالتفات إلى مزايا هذه النخبة المعولمة الناشئة، يمكن استخلاص ثلاث خصائص رئيسية. أولاً، كما أشرنا فعلاً، هؤلاء فاعلون يستلهمون أجندات عالمية وربما تنسجم انسجاماً وثيقاً مع نماذج التنمية التي تحظى باستحسان دولي. وهم يتحركون ضمن المجال الذي يشغله المانحون والمنظمات الأهلية، فيحضررون المؤتمرات العالمية ويطبقون علاقات خاصة مع المنظمات الدولية. ولا تعني النخبة المعولمة نخبة عالمية على الإطلاق، غير أن لها علاقات بفاعلين عالميين. المشاركة في الأحداث العالمية لا تعني المساهمة في صنع القرارات العالمية بالضرورة، غير أن النخبة العالمية تضيف شرعية جديدة على النخبة المحلية. على سبيل المثال، يستخدم الخطاب الجديد للحركة النسائية بخصوص "إعلان بكين"، الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1995، كمحاجة ضد بعض التفسيرات الإسلامية والنهج الاجتماعي المحافظ.

الخاصية الثانية تتعلق بالإطار الفلسطيني: تتميز هذه النخبة بموقفها من عملية السلام. فالنخبة تدعم عملية السلام، أو تؤمن على الأقل بأهمية منح هذه العملية والسلطة الوطنية الفلسطينية الوقت الكافي قبل إعادة النظر في المقاومة العنيفة للاحتلال الإسرائيلي. وتختلف هذه النخبة عن النخبة الإسلامية في هذا الخصوص. وقد تركز التمويل الذي يقدمه المانحون على القدس والمدن الفلسطينية الكبيرة، وأدى ذلك إلى إنشاء نخبة حضرية.

أخيراً، إنها نخبة تتميز بالمهنية: لم يعد الفاعلون في المنظمات غير الحكومية الفلسطينية الناشطين الصرف كما في الانتفاضة الأولى. وهم ليسوا ناشطين سابقين ذوي توجهات تقنية، أو تكنوقراطيين ليس لديهم ارتباط بالحركة الوطنية. فقد كان لامتناس أفكار الجهات المانحة ومعاييرها عواقب، لا على الأساليب فحسب بل على

الأفراد أيضاً. وفي هذا الشأن، من الواضح أن هناك غلبة للمتخرجين المتحدثين بالإنكليزية، كما تزايدت أهمية المهارات المالية. ويطلب بعض المنظمات الأهلية الفلسطينية الإنكليزية كلغة أولى عندما تلتزم طلبات لمناصب مثل جامع أموال أو كاتب اقتراحات. وهذا لا يميز غير الفلسطيني أو المولود في الخارج فحسب بل يسلط الضوء على عملية جمع الأموال أيضاً. فلم تعد هذه العملية تتعلق بأفراد محليين في منظمات محلية يتفاعلون مع منظمات شريكة، وإنما ينظر إليها كعلاقة بين هيئات مهنية. وتشير المهارات المهنية إلى قدرة المتقدمين إلى المنظمة الأهلية على الوفاء بحاجات تقديم التقارير إلى الشريك الدولي.

من الواضح، من دون الحكم على هذه النخبة، أن نشوءها ضمن إطار التحرر الوطني وضمن بيئة ثقافية معينة يعرض بعض المفارقات التي يجب أن يدركها هؤلاء الفاعلون.

بدايةً، يمكن أن يسأل المرء: هل هذه النخبة ديمقراطية بالضرورة؟ لهذا السؤال جانبان، الأول يسعى للتمييز بين المجتمع المدني وبناء الديمقراطية. ويكشف إلقاء نظرة خاطفة إلى أدبيات التنمية والمنظمات الأهلية الدولية أن من الواضح جداً أنه غالباً ما يتم الخلط بين هذين الهدفين. فالمجتمع المدني يشبه من الناحية النظرية الفضاء العام لهبرماس: إنه إطار متعدد الاتجاهات ويناقش فيه الفاعلون الاجتماعيون والسياسيون أفكارهم. وبهذا المعنى، مع أن المجتمع المدني أداة لا غنى عنها للديمقراطية، فإنه ليس الديمقراطية بحد ذاتها. لكن ذلك لا يمكن اختزاله ببساطة إلى مشكلة يتم فيها إسقاط مفهوم "عربي" على العالم الثالث. فحتى في كثير من الأطر الغربية، لا ينتج المجتمع المدني دائماً سلوكاً ديمقراطياً من جانب النخبة المهيمنة، وإنما ينشأ بدلاً من ذلك انعدام التسامح والعنصرية والخوف من الأجانب. إن المشكلة المطروحة تتعلق بالخلط بين بناء المجتمع المدني وبناء الديمقراطية أو المساواة بينهما، في حين أن هذين الهدفين لا يشتركان تماماً في الحدود. فبناء الديمقراطية يتجاوز المجتمع المدني، ويتطلب هياكل أوسع وإعادة توزيع للقوة بين الفاعلين الاجتماعيين. وللخلط بين هذين الهدفين تأثير في مشاريع المنظمات الأهلية ونشاطاتها، وفي شخصية النخبة الجديدة.

والأهم من ذلك أن الجانب الثاني لتشكيل نخبة ديمقراطية يتعلق بالممارسات الداخلية للفاعلين في المنظمات الأهلية. ونحن نرى أن المانحين لا يولون اهتماماً كافياً للحكم الداخلي للمنظمات الأهلية. وغالباً ما تظهر محادثاتنا أنهم يكتفون بالتدقيق المحاسبي المصدق. ولا يولي اهتمام كافٍ لعمل مجلس الإدارة أو العمل العام للمنظمة الأهلية. بالإضافة إلى ذلك، لا يولي سوى قليل من الاعتبار لـ "إضفاء الصفة الشخصية" على المنظمات الأهلية، وكثير منها يشار إليه ويعرف بأسماء مديره أكثر مما يُعرف بأسمائه. وإذا ما حدث تغيير لمدير المنظمة، يمكن للمرء أن يتحدث عن نوع من الانقلاب. ولا يشجع المانحون على نشوء نخبة ديمقراطية في هذا الخصوص.

أخيراً، من الإنصاف التساؤل عما إذا كان القرب من مجتمع المانحين يعني الابتعاد عن دائرة الناخبين. ولا تقتضي فكرة النخبة المعولمة منطقياً أن يشهد التنظيم المحلي عملية انفصال عن القاعدة الشعبية. وإذا طلب المانحون من المنظمات الأهلية المحلية أن تكون مسؤولة أمامها من خلال الآليات المتعددة لتقديم التقارير، فإن ذلك لا يؤدي تلقائياً إلى أن تصبح المنظمات غير الأهلية مسؤولة أقل أمام دوائرتها الانتخابية وقواعدها الشعبية. هناك في الواقع كثير من العوامل المعقدة التي تؤثر في هذه العلاقة. وبعيداً عن أي مؤثرات خارجية، تبين الحالة الفلسطينية أن هناك اتجاهاً في أوساط كثير من المنظمات الأهلية الفلسطينية نحو النخبوية. ويبدو أن لذلك، في الحالة الفلسطينية، علاقة بعوامل داخل الإطار المحلي أكثر من عوامل تتصل بالمانحين. على سبيل المثال، غالباً ما لا يولي كثير من المنظمات الأهلية صلاته بالجمهور اهتماماً كافياً، وكثير منها ينشر المعلومات بالإنكليزية فقط في بعض الأحيان. وقد أعلنت لنا جهتان مانحتان أنهما طلبتا من المنظمات الأهلية ترجمة بعض المعلومات إلى العربية، فتلقتنا الرد بأن ذلك ليس ضرورياً!

تقود هذه المفارقات إلى قضية مهمة أخرى هي دور **المصالح** في إيضاح تكون النخبة المعولمة. فالمصالح غالباً ما تبرز هوية المجموعة بالمعنى الاجتماعي. على سبيل المثال، يميز التحليل الطبقي بين المجموعات وفقاً لموقفها من أنماط الإنتاج، ويفترض من الناحية النظرية أن يكون لكل مجموعة مصالح خاصة بها. مع ذلك، مثلما ثبت أن التحليل الطبقي يعمل في إطار افتراضات صارمة لا تنجح في تمثيل انسياب الهوية والمصالح وتدفقها، فإننا نقر بأن المصالح التي تقوم عليها أعمال النخبة المعولمة يمكن أن تتخذ أشكالاً متنوعة. على سبيل المثال، هناك حافز لدى قادة الحركة النسائية على السعي وراء أجندة اجتماعية نسائية تتطابق مع الأجندات المصادق عليها دولياً لتفعيل قدرات المرأة. وربما يكون هناك مصالح شخصية: فبعض الناشطين البارزين في المنظمات الأهلية يهيمس الحزب السياسي ويستخدم المنظمة منصة لدخول الساحة الاجتماعية والسياسية. وأخيراً،

فإن المنافسة الشبيهة بالسوق التي سيطرت على قطاع المنظمات الأهلية تحفز أيضاً المصالح الأخرى بين الفاعلين في المنظمات الأهلية، ولا سيما مصلحة تأمين الاستمرارية التنظيمية. ويوحى ذلك كله بأن مفهوم النخبة المعولمة ليس فئة ثابتة. فثمة في داخله مصالح محلية مائعة.

هناك إذاً استقطاب بين تشكيلات المنظمات الأهلية، وخصوصاً بين النخبة والفاعلين الهامشيين في هذه المنظمات، وهو يوحي بأن هناك منطقاً لتخليد الذات يحافظ على التمايز بين المجموعتين. ويجد المرء في مجموعة تشكيلات المنظمات الأهلية اختلافات طبقية (من حيث الفاعلين في الأدوار القيادية)، وقدرات إدارية متعددة، ومستويات متفاوتة من المشاركة في المؤتمرات العالمية، واعتماداً متفاوتاً على تبرعات الشتات والتبرعات المحلية.

فيما يتعلق بتحديد موقع النخبة المعولمة ضمن المشهد الوطني، فإن المنظمات الأهلية الفلسطينية التي تعتمد اعتماداً حصرياً على المانحين الغربيين للتمويل تشكل نحو 20% من المنظمات كافة. وفي جانب مماثل، لا تشكل النخبة المعولمة كل قادة المنظمات الأهلية الفلسطينية. فالمنظمات الأهلية الفلسطينية المنتمية إلى الاتجاه الإسلامي تعتمد اعتماداً كبيراً على التمويل المحلي ومن الشتات، في حين أن المنظمات الشعبية، فضلاً عن بعض المنظمات الموالية لـ "فتح"، تتلقى دعماً من السلطة الوطنية الفلسطينية وقسماً صغيراً من التمويل الغربي. لكن الـ 20% من المنظمات الأهلية التي يمكن القول إنها تشكل نخبة معولمة تشمل بعض أهم المنظمات. ولا يستطيع المرء، مثلاً، أن يتغاضى عن أهمية الاتحاد الفلسطيني للجان الإغاثة الطبية، وهو المنظمة التي تقدم 30% من الخدمات الصحية في الضفة الغربية. كما أن هذه النخبة المعولمة تتكون من ناشطين يساريين بالدرجة الأولى، وخصوصاً أولئك المنتمين إلى حزب الشعب (الحزب الشيوعي سابقاً). بالإضافة إلى ذلك، كما حاجنا فعلاً، دعم المانحين لإنشاء منظمات أهلية كبرى حصل بعضها على احتكار في حقول معينة (مثلاً، لجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية في مجال الزراعة). إن آليات إنشاء المنظمات الأهلية تتوافق في الواقع مع الزخم المترافق مع تدفق ضخم للأموال، مثلما حدث بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وعملية السلام.

أخيراً، من الأدق النظر إلى النخبة المعولمة كقطاع من الفاعلين ذوي المواقف المعتمدة على السياقات المتعددة، بدلاً من النظر إليهم كفئة واحدة. مع ذلك، يمكن تحديد موقفين مختلفين على الأقل: يتصور بعض المنظمات الأهلية المحلية أجندة المانحين ويعتمدها داخلياً على أنها أجندة عالمية، وأجندة طبيعية بينة بذاتها، كما ينظر إلى هذه الأجندة على أنها ملائمة للتغيرات الدولية والوطنية التي تحدثها عملية السلام وإنشاء الدولة الوطنية الفلسطينية. وبالتالي، تتلقف المنظمات الأهلية المتلقية للمعونة هذه الأجندة بنية حسنة، بل إنها تدافع عنها. في المقابل، يقبل بعض الفاعلين في المنظمات الأهلية المشاريع من دون أن يطرح أسئلة صارمة بشأن سياسات المانحين، أو يقوم النتائج الأيديولوجية للمشروع تقويمياً ناقداً. ■

الهوامش

(*) المصدر: *Jerusalem Quarterly*, no. 24 (Summer 2005), pp. 13-32.

(**) ساري حنفي: أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأميركية في بيروت؛ ليندا طبر: طالبة دكتوراه في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية في لندن.

ترجمة: عمر الأيوبي.

(1) اقتطفت المقالة وعدلت من الكتاب الصادر حديثاً للمؤلفين أنفسهما: *The Emergence of a Palestinian Globalized Elite: Donors, International Organizations and Local NGOs* (Jerusalem: Institute of Jerusalem Studies, and Muwatin-The Palestinian Institute for the Study of Democracy, 2005).

(2) عملية الانتفاضة محاولة لقلب النظام القائم وإنشاء نظام جديد. لكن بما أنه لا يمكن السيطرة تماماً على هذه العملية، فإنها تعكس الأزمة والإمكانات على السواء مع تدخل قوى معقدة وتناقضات ملازمة (De Certeau, 1998, p. 4).

(3) هناك أكثر من 230 مانحاً أجنبياً ناشطاً في مساعدة المنظمات الأهلية الفلسطينية اليوم، ويقوم معظمهم بذلك من خلال صلات محلية قائمة في فلسطين. ويمثل معظم المانحين الحكومات الغربية والمنظمات الشمالية والدولية. غير أن هناك بضع منظمات مانحة عربية وإسلامية ناشطة جداً.

(4) Mansour, 2001.

(5) Rabbani, 2002.

(6) حاولت المنظمات الأهلية إنشاء حيز للنقاش الوطني بشأن الانتفاضة. وكانت مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رائدة في إطلاق النقاشات بشأن الانتفاضة. وقد رعت مؤتمراً كبيراً حضره نحو 600 شخص، بوجود ممثلين عن السلطة الوطنية الفلسطينية. غير أنه لا يزال يتعين على هذا المنتدى، وما شابهه، أن يوجه طاقات المجتمع في اتجاه معين. ولم يكن هناك متابعة كبيرة من ناحية الخطوة التالية وكيفية تجاوز نمط عمل المؤتمر، بالإضافة إلى كيفية إثارة القضايا بطريقة منهجية واستراتيجية من أجل التأثير في الأجندة الوطنية.

(7) لا يسع المرء أن يتجاهل دور هيئات المعونة الثنائية خلال الفترة الموقته في تعزيز الدمج بين الأجندين الاجتماعية والسياسية بطريقة مخططة بذكاء من أجل تحييد المعارضة والقوى اليسارية المعروف أنها تشغل دائرة المنظمات الأهلية.

(8) Allen, 2002.

(9) Bishara, 2002, p. 596.

(10) Brynen, 2000, pp. 6-7.

(11) Mansour, 2001.

(12) *World Bank Report*, 3 March 2003.

(13) منذ يوم بدأت الانتفاضة، أعيد توجيه أغلبية مساعدات المانحين نحو دعم ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية والإغاثة الطارئة. ويقدر تقرير للبنك الدولي أن المانحين في جامعة الدول العربية كانوا يساهمون في أواسط سنة 2001 بنحو 45 مليون دولار شهرياً في دعم الميزانية، في حين كان الاتحاد الأوروبي يقدم 9 ملايين دولار شهرياً (World Bank Report, 2002). وفي هذا التقرير يورد البنك الدولي أن المدفوعات الخاصة بالبنية التحتية التنموية ومشاريع بناء القدرات تراجعت من 400 مليون دولار في سنة 1999 إلى 175 مليون دولار في سنة 2001. وقد جرى في الواقع التضحية بالاستثمار على المدى البعيد من أجل البقاء على المدى القريب.

(14) في أثناء الانتفاضة الثانية قام عدد متزايد من الأوروبيين والأميركيين الشماليين بـ "زيارة" فلسطين تعبيراً عن التضامن والدعوة إلى حماية الشعب الفلسطيني؛ فخلال فترة تمتد 18 شهراً، جاء 4000 شخص تقريباً وأقاموا مدة 10 - 15 يوماً بالمتوسط، في حين منع 10.000 "دولي" من دخول إسرائيل في مطار اللد، وتعرض 800 منهم للتوقيف. في الوقت نفسه، ظهرت حركة التعايش المكونة من إسرائيليين وفلسطينيين من إسرائيل كحركة احتجاجية تعمل على حماية الفلسطينيين من ممارسات الاحتلال.

(15) اختصر القسم المفهومي كثيراً في هذه المقالة. وعلى القارئ الرجوع إلى الكتاب للحصول على البحث الأصلي.

(16) تُفهم العولمة، كعملية، على أنها مجموعات جديدة من العلاقات التي تعيد تشكيل النظام الدولي، ولا سيما إعادة تنظيم الاقتصاد العالمي وإعادة توزيع القوة بين الدول والمنظمات الدولية ورأس المال (Ould-Mey, 1996). غير أن عملية العولمة تلقى دعماً من مشروع محدد تاريخياً، عملية تحديث جديدة تتركز على المفاضلة والعقلانية المتزايدة في الدائرة الاقتصادية، وتحل محل الأشكال المؤسسية والاجتماعية للمجتمع الصناعي (Beck, Giddens and Scott, 1994, pp. 2-6). والنتيجة هي الإيدان بحلول نظام ليبرالي جديد.

(17) يوجز كلارك وبلاج هاتين العمليتين في إشارتهما إلى أنه منذ حرب الخليج تراجع الدعم الخارجي للجمعيات الخيرية إلى النصف، وفقدت اللجان المزيد من التمويل. كما أنهما لاحظا "أنه على الرغم من كبر عدد المنظمات الأهلية فإنه يُقدَّر أن 30 - 40 منها تتلقى 70٪ أو 80٪ من التمويل الإجمالي للمنظمات الأهلية (Clark and Balaj, 1994, p. 3). وبعبارة أخرى، في حين حدث تقلص إجمالي في تمويل المنظمات الأهلية، فإن عدداً كبيراً من المنظمات همَّش بحصول أقلية منها على أغلبية التمويل.

(18) Qassoum, 2002, p. 51.

(19) Barry, Osborne and Rose, 1996, p. 11.

(20) Burchell, 1996, pp. 27-29.

(21) Arato and Cohen, 1992.

(22) Hanafi, 1999.

(23) ينعكس ذلك في المعايير الجديدة للإدارة السياسية والاقتصادية الواضحة في أجنداث البنك الدولي والمانحين الغربيين الجدد، كما يحددها الركنان التوأمان للديمقراطية وهما الليبرالية والاقتصاد الرأسمالي اللذان يشكلان الأفق الجديد الذي تُصوَّر فيه التنمية. أنظر:

Jefferies, 1993; Nunnenkramp, 1995; Robinson, 1994; Williams and Young, 1994.

(24) تجدر الإشارة إلى أن بروز الليبرالية الجديدة يتزامن مع انهيار ما يشكل السياسي، كما ينعكس في خسارة مفاهيم مثل "يسار" و"اشتراكية" و"ثورة". وفي الوقت نفسه، ثمة تشديد متزايد على دور المنظمات الأهلية وبناء "المجتمع المدني" في الدول النامية في إطار المعونة والتعاون الإنمائي.

Beck, Giddens and Scott, 1994, p. 57. (25)

Scott, 1999, pp. 12-15. (26)

Ibid., pp. 15-16. (27)

Al-Amoudi, 2000, p. 18. (28)

Scott, 1999, p. 26. (29)

(30) وثيقة صادرة عن جمعية المرأة العاملة الفلسطينية.

“The Limits of Empowerment,” Palestinian Civil Society Under Siege (5) From (31)

Small Families to Small Business: Empowering Women, On the Record,

Electronic Link to Civil Society in Palestine, vol. 15, No. 5 (June 21, 2001) تقدم

Grassroots International مخدّم اللائحة البريدية.

.Ibid (32)

المراجع

- Al-Amoudi, Ismael (2000). *The Economy of Power: An Analytical Reading of Michel Foucault*. Unpublished manuscript.
- Allen, Lori (2002). “Palestinians Debate ‘Polite’ Resistance to Occupation.” *Middle East Report*, Winter, No. 225.
- Arato, Andrew and Jean Cohen (1992). “Civil Society and Social Theory.” MIT Press.
- Barry, A., T. Osborne and N. Rose. eds. (1996). *Foucault and Political Reason: Liberalism, Neo-Liberalism and Rationalities of Government*. Chicago: University of Chicago Press.
- Beck, Ulrich, Anthony Giddens and Lash Scott (1994). *Reflexive Modernization Politics: Tradition and Aesthetics in the Modern Social Order*. Stanford: Stanford University Press.
- Beilbarz, P., G. Robinson and J. Rundell, eds. (1992). *Between Totalitarianism and Postmodernity: A Thesis Eleven Reader*. London: The MIT Press.
- Bishara, Azmi (2002). “Beyond Belief.” *Al-Ahram Weekly*, no. 596.
- Brynen, Rex (2000). *A Very Political Economy: Peacebuilding and Foreign Aid in the West Bank and Gaza*. Washington, D.C.: United States Institute of Peace Studies.
- Burchell, Graham (1996). *Liberal Government and Techniques of the Self*. Stanford: Stanford University Press.
- Clark, John and Barbara Balaj (1994). *NGOs in the West Bank and Gaza*. Washington, D.C.: World Bank, February (draft report).
- Craissati, Dina (1996). “Social Movement and Democracy in Palestine: Politicization of Society or Civilization of Politics?” in *Orient-Deutsche Zeitschrift fur Politik und Wirtschaft des Orients*. Hamburg: Deutsches Orient-Institut.
- De Certeau, Michel (1998). *The Capture of Speech and Other Political Writing*, Luce Giard, ed. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Deleuze, Gilles and Felix Guattari (1984). *Anti-Oedipus: Capitalism and*

- Schizophrenia*. London: Athlone Press.
- Hanafi, Sari (1999). "Between Arab and French Agendas: Defining the Palestinian Diaspora and the Image of the Other," in Seteney Shami, ed., *Social Science in Egypt: Emerging Voices*. Cairo: American University of Cairo Press.
 - Jeffries, Richard (1993). "The State, Structural Adjustment and Good Government in Africa." *Journal of Commonwealth & Comparative Politics*, 31, 1.
 - Mansour, Camille (2001). "Israel's Colonial Impasse." *Journal of Palestine Studies*, vol. XXX, no. 4.
 - Nunnenkramp, Peter (1995). "What Donors Mean by Good Governance, Heroic Ends, Limited Means and Traditional Dilemmas of Development Cooperation." *IDS Bulletin*, 26, 2.
 - Ould-Mey, Mohameden (1996). *Global Restructuring and Peripheral States the Carrot and Stick in Mauritania*. Maryland: Littlefield Adams Books.
 - Qassoum, Mufid (2002). "Imperial Agendas: 'Civil Society' and Global Manipulation." *Between the Lines*, vol. III, no. 19.
 - Rabbani, Mouin (2002). "The Costs of Chaos in Palestine." *Middle East Report*, Fall, no. 224.
 - Robinson, Mark (1994). "Governance, Democracy and Conditionality: NGOs and the New Policy Agenda," in A. Clayton, ed., *Governance, Democracy and Conditionality: What Role for NGOs?* Oxford: INTRAC Publication. pp. 35-53.
 - Scott, David (1999). *Refashioning Futures Criticism After Postcoloniality*. Princeton: Princeton University Press.
 - Williams, David and Tom Young (1994). "Governance, the World Bank and Liberal Theory." *Political Studies*, XLII.
 - World Bank (1997). *World Bank Development Report 1997: The State in a Changing World*. Washington, D.C.: World Bank.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx